

أوجه الاختلاف بين قواعد الدين وقواعد القانون 1- من حيث النطاق والغاية: القواعد الدينية أوسع مجالاً من القواعد القانونية لأن القواعد الدينية تنظم علاقة الإنسان بنفسه، وغيره في حين تقتصر القواعد القانونية على تنظيم علاقة الإنسان بغيره فقط وبالتالي تشترك قواعد الدين مع قواعد القانون في تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع ولكنهما يختلفان في الغاية من هذا التنظيم فغاية الدين مثالية حيث يهدف إلى تربية الإنسان الكامل الطاهر السيرة النقى السريرة، أما القانون فغايته واقعية نفعية، فهو يهدف أساساً إلى المحافظة على النظام في المجتمع وتحقيق العدل والمساواة بين الناس، وليس معنى ذلك أن الدين لا يهدف إلى تحقيق العدل والمساواة بين الناس، بل إن الدين يهدف إلى ذلك، فالدين الإسلامي يهدف للمساواة والعدالة وهي جزء من العقيدة. 2- من حيث المصدر: مصدر القواعد الدينية عن طريق الكتاب والسنة فقط أما القواعد القانونية فمصدرها موضوع من قبل البشر حتى ولو كانا لكتاب والسنة أحدهما. وبالتالي من هذه الناحية تمتاز القواعد الدينية على القواعد القانونية بسمو المصدر. 3- من حيث الاهتمام بالنوايا والأفكار: القواعد الدينية تهتم بالمقاصد والنيات أما القواعد القانونية فتهم بالسلوك الخارجي للإنسان، وبالتالي فإن القانون لا يحاسب الفرد على نواياه الباطنة فكل ما يختلج في ضمير الإنسان وما تحدثه به نفسه لا يحاسب عليه طالما لم يتخذ مظهراً خارجياً ويقترن ما في نفسه بسلوك مظهر بينما الدين يحاسب على النوايا والمقاصد الداخلية إن خيراً فخير وإن شراً فشر، بل إن الدين الإسلامي يحاسب على ما يدور برأس الإنسان من خير وإحسان فمنهم بحسنة فلم يفعلها كتبت له حسنة فإن فعلها كتبت له عشر والله يضاعف لمن يشاء، ومنهم بسيئة فلم يفعلها كتبت له حسنة فإن فعلها كتبت له سيئة واحدة. 4- من حيث الجزاء: الجزاء في القواعد القانونية هو جزاء دنيوي، توقعه السلطة العامة حالاً وفوراً وقوع المخالفة للقانون واكتمال عناصرها وثبوتها، فهو جزاء دنيوي يوقع حال الحياة ومن المسلم به أن العقوبة تنقضي إذا ما توفي المخالف المستحق للعقوبة لأن العقوبة شخصية.